

المرأة والمجلس

اختلفت الآراء وتباينت الأفكار حول مشاركة المرأة في مجلس الشورى السعودي، وأسقط بعضهم ما جرى في الغرب من خيره وشره على الوضع في المملكة، فصورت المرأة في المملكة على أنها مظلومة بائسة، وأن المجتمع يهينها ويزدرئها، وخرجت أصوات إعلامية من بني جلدتنا يرددون ما ينطق به أولئك؛ وكأنهم صدى لأصواتهم التي لا تريد لنا الخير.

ونسى أولئك أن المملكة دولة مسلمة تحكم بشرع الله ومنهجه، وأن للشعب السعودي عاداته وتقاليد، وأنه لا يمكن تجاوز هذين الأمرين. وليست تلك الأصوات التي تطالب بمثل هذه المطالب إلا أصواتاً محدودة لا تعبر إلا عن رأيها، فيظهر الأمر في الإعلام، وكأنه رأي المجتمع كله.

وعلى سبيل المثال: «لا يمنع الشرع قيادة المرأة السعودية للسيارة، لكن هذا أمر يعود للمجتمع، فمتى قبل ذلك وأقره، فليس هناك مانع من ذلك».

وهذا ما أكده صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، ووزير الداخلية،

حينما ثار اللغط حول هذه المسألة في مجلس الشورى، وأثارها الإعلام بشكل مثير. وتلقته وسائل الإعلام الغربية بشيء من الترصد، فوسمت المملكة بالرجعية، والعودة لعصور الظلام واتهمتها بسلب حقوق المرأة!



إن مشكلة حقوق المرأة السياسية والاجتماعية مشكلة غربية بعرضها وجوهرها، فما لنا ولهم؟! وهل اشتكت المرأة المسلمة من هضم حقوقها المالية لصالح الرجل؟! حتى نعيد لها ما سلب منها^(١)!

إن الحديث عن المرأة وحقوقها المسلوقة ومكانتها الراقية مقارنة بالمرأة الغربية قد يطول، وهو حديث ذو شجون، وأي مقارنة عادلة سوف تكون لصالح المرأة في بلادنا...



(١) في إحصائية المكتب الوطني البلجيكي للإحصاء في بروكسل إن أجر المرأة في دول الاتحاد الأوروبي لا يزيد عن ٨٤٪ من قيمة ما يتقاضاه الرجل الأوروبي عن نفس العمل. (الشرق الأوسط ٢٠٠٢/٢/٣٠). وقد تساءلت في نفسي- حين كنت مشاركاً في مؤتمر مؤسسة الفكر العربي الذي عقد قبيل عيد الأضحى عام ١٤٢٩هـ في القاهرة -، عندما عرض الفنلنديون تجربتهم التعليمية، واعترفوا بأن أجر المعلمة عندهم أقل من أجر الرجل دون مبرر غير التمييز الجنسي: ماذا لو كان هذا هو حال المعلمة عندنا في المملكة؟ وكيف ستكون الاتهامات بانتهاكات حقوقها وعدم مساواتها؟!

كأن المرأة السعودية -المظلومة!!- قد كشفت رأسها
وخلعت نقابها، وتركت مسؤولياتها في المجتمع، وقادت
المظاهرات في (الهايد بارك) لتطالب بحقوقها في التمثيل
البرلماني!!

ما لكم كيف تحكمون؟! هل اشتكت لكم المرأة السعودية،
وطلبت منكم أن تحلوا لها مشكلاتها؟ أم هل لاحظتم -بعيونكم
الغربية والمستغربة- حقوقها المسلوقة، فتطوعتم واحتسبتم أن
تستردوا لها حقوقها؟!

إن المرأة السعودية الآن، وقد بلغت ما بلغت من التعليم
والتأهيل ما لا يقل عن الرجل، تستطيع الحديث عن نفسها...
وتستطيع أن تستشعر مشكلاتها -إذا حدثت- وأجزم -أن
المرأة السعودية الشجاعة- تستطيع كذلك أن تحل مشكلاتها
الخاصة، بل وتسهم مع الرجل في حل مشكلات الوطن
عموماً... فهي عنصر فاعل حقيقة لا شعاراً، لا تمثل نصف
المجتمع فحسب، بل هي المجتمع كله، حين تنجب النصف
الآخر، وتربيته على يدها الطاهرة، وفق دين الله الخالص،
وعاداتنا الأصيلة وأخلاقنا الطيبة.

في أثناء حضورنا لأحد لقاءات مؤتمر الفكر العربي في بيروت، وفي الجلسة الختامية التي عادة ما يحضرها جميع الضيوف، وعلى رأسهم صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل، كانت وزيرة الثقافة الموريتانية ترأس الجلسة؛ وحين بدأت المداخلات فوجئ الحضور بامرأة عربية الأصول كندية الجنسية تتحدث ببجاجة وتطاول على تعليم المرأة في المملكة، وتصفه بالظلم والجور والتحجر والتخلف وتخطب الأمير خالد وتقول: أخاطبك بصفتك من الأسرة المالكة، وأرجو أن تتدخل لدى صناع القرار في المملكة لرفع الظلم عن المرأة، والسماح لها بالحصول على فرصة التعليم العالي، وقد اخْتَلَقْتُ قصةً؛ قالت فيها: إن فتاة سعودية جلست بجوارها في الطائرة القادمة من كندا، واشتكت إليها من سوء حالة الفتاة السعودية ومنعها من التعليم العالي، الذي أغلق في وجهها.

وقد ثارت نائرة عدد غير قليل من الحضور، وطلبتُ الكلمة كما طلبها غيري من عدد من الحضور كان من بينهم، معالي الدكتور محمد الرشيد وزير التربية والتعليم، ومن حسن الحظ أن رئيسة الجلسة لم تسمح لأحد ممن طلب الكلمة بالمداخلة، حتى جاء دور إحدى المداخلات

فتقدمت سيدة تتحدث بكل ثبات ووضوح؛ قائلة: أنا الدكتورة ... الجازي أستاذة في جامعة الملك سعود، وأشرف على عدد من طالبات الدراسات العليا، وحضرت للمؤتمر ومعني أخوات من جامعة الملك عبد العزيز وجامعات أخرى، فنحن سعوديات وعضوات في هيئة التدريس بالجامعات السعودية، وقد ناقشنا هذه المتحدثة عما ذكرته لكم من قبل، حيث سبق أن ذكرت لنا هذا الزعم في جلسة جانبية، وأعلمناها أن تلك المزاعم غير صحيحة، غير أنها أبت إلا أن تعيد إسطوانة التشويه المتعمد لواقع تعليم المرأة السعودية وموقفه المزعوم من الفتاة .

هذا وإن مشاركة المرأة بعضوية كاملة في المجلس لا بد أن تكون نابعة من حاجة مجتمعية حقيقية لمشاركة المرأة السعودية برلمانياً، ومن تصور وطني خالص، وبطريقة سعودية خالصة، فإذا اقتضت المصلحة العليا للمملكة وفق طبيعة المرحلة القائمة أن المرأة لا بد أن تحصل على عضوية كاملة؛ فالأمر يكون كذلك، لا أن يكون مجرد تمثيل صوري خشية الاتهام بالتخلف وعدم مواكبة البرلمانات المتطورة!



إن تجربتنا الشورية في المملكة لا تزال تجربة تحتاج إلى تطوير في جوانب عدة، من بينها مشاركة المرأة التي أصبحت تشارك الرجل بقوة في جميع مناحي الحياة، وأصبح من حق المجتمع -لا حقاها هي فحسب، فالمسألة ليست خاصة بالمرأة- أن تقدم المرأة السعودية له ما تملك من مساندة فاعلة في تنميته ورقيّه والتخطيط لمستقبله، وفق تطلعات الوطن وقيمه وتقاليده الراسخة. وها هو ذا مجلس الشورى يستأنس بآراء المرأة السعودية المثقفة، ويدعوها إلى المشاركة في بعض اللجان؛ لتشارك في الموضوعات التي يؤمن أن لرأيها فيه أهمية كبرى. فليس ثمة موقف متعنت من المرأة السعودية، ومشاركتها في البرلمان، كما يظن المغيّبون، أو كما يزعم المقلدون!

وقد ارتأى الوطن من قبل أن تكون المرأة أستاذة في الجامعة، ومعلمة في المدرسة، وطبيبة في المشفى، وكاتبة وأديبة تتناقل آراءها الصحف السيارة، فإذا ارتأى الوطن في يوم من الأيام أن تكون المرأة عضوة في مجلس الشورى، فلن يكون لها خيار أمام هذا التكليف، ولن يكون لها مفر من تحمل الأمانة وعبء المسؤولية!



ويتوافد من دول العالم أولئك البرلمانيون والسياسيون
والصحفيون على مجلس الشورى، ويطرحون تساؤلاتهم،
ويجدون أمامهم الشخصيات الواعية والعقول النيرة،
وقد يتناول بعضهم، وحينها يلقون الرد الحازم والجواب
المناسب!

وهؤلاء الوافدون أصناف وأشكال، ولكل منهم أسلوبه،
منهم من يفهم طبيعة المجتمع الذي يخاطبه ويعي حدوده،
فيعرف ماذا يقول ومتى؟! ومنهم من لا يفهم إلا بعد فوات
الأوان!!

أما عن أعضاء الشورى فإنهم يعلمون جيداً أنه ليس من
شيم العقلاء أن يردوا النصيحة وأن يكرهوا الناصحين، كما
أن من شيم الأحرار ألا يقبلوا الوصاية الفكرية، أو الفجاجة
اللفظية!

وتظل مشكلة المرأة ومجلس الشورى تمثل حساسية
لجميع البرلمانيين والدبلوماسيين الغربيين الذين يزورون
المملكة، فلماذا يفض بعضهم الطرف -مثلاً- عن زيارة
وفد نسائي سعودي للبرلمان البلجيكي، ومقابلاتهن لقيادات

مختلفة، ويومها أعلن رئيس البرلمان البلجيكي هيرمان دي كرو سعادته ومفاجأته بهذه الزيارة، وبين كيف كن سفراء فوق العادة للمرأة السعودية وأظهر حقيقة وضعها وتطورها في المملكة؟ كان الرجل يسأل، والمرأة السعودية تجيب بنفسها... والأهم من ذلك أنه لم يطالب بإعطاء المرأة السعودية حقوقاً؛ لأنه وجدها في أبهى صورة، وإنما بدأ يشرح لهم جهاد المرأة البلجيكية وتطورها!



ومن الزيارات الغربية المسؤولة، كانت زيارة رئيس اتحاد البرلمان الدولي سيرجيو باييز فيرد، حين جاء للمجلس وعرض رأيه في صورة مهذبة، وصدر كلمته بدبلوماسية متحفظة، حين قال: إن مشاركة المرأة السعودية متروكة لمجلس الشورى السعودي الذي يمكنه أن يقرر متى انضم المرأة للمجلس، موضحاً في ذات الوقت أن الاتحاد لا يُجْبِرُ بتنفيذ المقترحات أو اختيار الأعضاء، ولا يمكن أن يتدخل في القوانين والأوضاع القائمة في أنظمة الشورى السعودي أو غيره من الأنظمة البرلمانية، فدورهم يقتصر على إبداء الملاحظات والتوجيهات والنصائح.

ويومها ناقش سيرجو بعض المسؤولين في مسألة انضمام المرأة للمجلس التي يؤيدها الاتحاد، وأشاد بالمرأة السعودية التي تؤدي مهام كثيرة، وتشارك في جميع الأصعدة، منها التجارية والصحية والاقتصادية بشكل فاعل يخوّل لها أن تكون ذات رأي قوي في مشاركتها لهماوم المجتمع وتقديم بعض الحلول وإبداء الاقتراحات السديدة، مما يرفع من الرغبة في التطلع بمشاركتها قريباً.

كانت المناقشة مهذّبة ومثمرة، حيث كان مُتفهماً لطبيعة المملكة، ومقدراً لآلية المجلس، ومستشعراً مكانة الأعضاء.



ومضت الأيام، وإذا بوزير التعليم العالي البريطاني -أيام حكومة توني بليير- في زيارة إلى المملكة فيتنقل بين عدد من الجامعات، ويرغب في الاجتماع باللجنة التعليمية في المجلس، وعلى الرغم من وقته الذي كان مكتظاً بالمواعيد؛ فقد أصر على الزيارة والمقابلة، فالتقينا به، وكان برفقته وفد من مديري الجامعات البريطانية.

وحيث بدأ الاجتماع عرفناه بالمجلس وآلية تكوينه وأسلوب العمل، فسأل عن المجلس وكفاءة الأعضاء، وتساءل: هل يمثلون مناطق المملكة وشرائح المجتمع؟ وكان الجواب من خلال تعريف الأعضاء الموجودين بأنفسهم ومناطقهم ومؤهلاتهم العلمية وتخصصاتهم، فرئيس اللجنة والأعضاء جميعاً يحملون درجة الدكتوراه في تخصصات مختلفة، ومن مناطق متعددة من شمال المملكة وجنوبها وغربها وشرقها ووسطها، وكان هذا التعريف جواباً عن سؤاله!

ثم إذا به يتطرق إلى المرأة ويركز عليها، ويتساءل: أين هي من مجلس الشورى وإلى أين وصلت أحوالها وتعليمها؟ فأخبرناه بأن المرأة موجودة في المجلس مستشارة، تستضاف في اللجان المتخصصة لشرح رأيها في الأمور التي تخصها، وأن تعليم الإناث كالذكور تماماً؛ لكنه منفصل فالمملكة دينها وتقاليدها وخصوصيتها.

وفي لقاءاته برجال التربية والتعليم في الجامعات والمجلس كان تركيزه وتساؤلاته تدور حول مناشط التربية والتعليم في المملكة والتعليم العالي والجامعات، ويحاول بطريقة ما انتقاد نظام التعليم في المملكة، وأنه قائم على فصل الطلاب

عن الطالبات، وأن المملكة تعيش عزلة حضارية وثقافية وسياسية... وفي أحد اللقاءات ختم حديثه بسؤال مستفز، حين قال: متى سوف يأتي اليوم الذي تصطف البنات مع الأولاد في قاعات المدارس العامة والجامعات في بلدكم، وهل تتوقعونه قريباً؟ وهل تعملون على ذلك؟

وهنا... ثار الدم في وجوه الحاضرين، وتغيرت ملامح عدد منهم، وكان من بين الحضور معالي الدكتور عدنان الوزان -مدير جامعة أم القرى- الذي ردّ عليه بشيء من السخرية والحزم والجدية، قائلاً: فصل الطلاب عن الطالبات في التعليم أساس من ثوابت المملكة وقيمها وأخلاقها، وأنا درست الأدب الإنجليزي في بريطانيا بجامعة أدنبره، وأعرف أن لشعبكم قيمه وتقاليده، وأعلم أن عدداً من الشعوب تشكو الأمرين من مفاسد الانحدار الأخلاقي، وإذا كان معاليكم يتساءل عن موعد دمج الطلاب مع الطالبات في المدارس؛ فإن ذلك سيكون يوم يحتفل المسلمون جميعاً في بريطانيا بأداء صلاة العيد في قصر برمنجهام وكافة أنحاء بريطانيا. وقال الوزير: ولكننا في بريطانيا مسيحيون. ورد عليه: ونحن مسلمون لنا ديننا وقيمنا.

وأدرك الضيف أنه أخطأ في سؤاله وعاد المسؤل الكبير في السفارة بعد انتهاء اللقاء يعتذر عن هذا السؤال الفج، وعن عدم الدبلوماسية في أسلوبه.

نعم... إن في المملكة وفي الجامعات وفي مجلس الشورى رجالاً يذبون عن دينهم، ويحسنون الحوار، ويجيدون الرد، ويعتزون بثواب الوطن، ويفتخرون بمكتسباته.



وعدت بالذاكرة إلى فيكتور هيجو - ذلك المصلح الفرنسي - وروايته (البؤساء) وهو يشيد بـ (الأب مادلين) - بطل الرواية - الذي أنشأ في قريته الفرنسية مدرسة وأقام مصنعاً، وفصل فيهما بين الذكور عن الإناث في عمل أخلاقي يحسب له!

فأدركت أن الأخلاق لا حدود لها، فهي نزعة فطرية زرعت في النفوس السوية.



الشيخان الجليلان

شاء الله - عز وجل - أن أعاصر رئيسين للمجلس، لكل منهما سماته الخاصة التي أسهمت في تسيير عجلة المجلس على نحو جيد، هما: ابن جبير - رحمه الله - وابن حميد - حفظه الله -.

وعلى الرغم من أن المدة التي عايشته فيها الشيخ محمد ابن جبير لم تتجاوز السبعة أشهر؛ فإنها تركت أثراً كبيراً في نفسي، فهو أول رئيس لي في هذه التجربة البرلمانية، بل أول رئيس للتجربة التحديثية لمجلس الشورى بصفة عامة، وكان وقاره وعلمه وهدوؤه قد أعطى المجلس في بدايته دفعة كبيرة.

أما من الناحية الإدارية، فكان ذا شخصية قوية رائدة، وكان له سعي دؤوب لتطبيق الأنظمة والتعليمات وله قدرة فائقة على تحمل المسؤوليات، وكان أكثر ما يميزه أنه جمع العلم الشرعي والقدرة على استيعاب الأفكار الوافدة دون إخلال بمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، إلى جانب تواضعه وتدينه.

وإذا كنت قد تحدثت عن ثقل مهمة رئيس اللجنة المتخصصة في المجلس، فحدث ولا حرج عن ثقل المسؤولية التي أقيمت على عاتق ذلك الشيخ الجليل، وهو يقود سفينة

الشورى في أول رحلة لها، وعلى متنها ستون عضواً من ذوي التأهيل العلمي والتجربة العملية إلى بر الأمان. ثم إذا بعدد الأعضاء يرتفع في الدورة الثانية إلى تسعين عضواً، ثم إلى مئة وعشرين عضواً في دورتها الثالثة.

كنا -نحن الأعضاء- أمام ذلك الشيخ الحازم الجليل على الرغم من علاقاتنا الوطيدة وصدقاتنا الحميمة نتفق حيناً ونختلف أحياناً، نتحاور بهدوء يوماً ويشتد الجدل بيننا أياماً، نتناقش بحدة وتنقسم الآراء... وتمضي الأيام ونحن نطالب في كل يوم بمزيد من الصلاحيات لمجلس الشورى، فسياج الأنظمة يمنع كثيراً من طموحاتنا في تنفيذ ما تراه هذه النخبة من خير للبلاد والعباد...

وكان ذلك الشيخ الوقور -غفر الله له- الذي يرأس الجلسات بنبرة الوقار والهدوء والالتزام والانضباط أقرب للمحافظة منه إلى التجديد؛ إذ يرى أن التجربة الشورية في المملكة لا تزال في بدايتها، والوليد لا يزال غضاً طرياً، لا يتحمل أن نقسو عليه في الطرح، وكنا نستشعر أنه يقول لنا بابتساماته ووقاره: هونوا على أنفسكم قد يأتي اليوم وتضج التجربة ويشتد عود الوليد، وحينها سيكون لكم معه شأن آخر!

ومن هنا جاء حرص الشيخ على نجاح المجلس من الناحية الشكلية، حتى يستقر وضعه ضمن المؤسسات الرسمية للدولة. وقد نجح في تأصيل صورة الانضباط والانتظام للمجلس، فتواصلت نفوسنا وجهودنا مع الشيخ وطبيعته، إلا أن ذلك لم يمنع تشوقنا إلى المزيد من الصلاحيات، وتشوقنا إلى الغيث الذي سيسفر عنه تفعيل الشورى وتطويره في المراحل القادمة بإعطائه مزيداً من هذه الصلاحيات، ولم يكن ذلك يمنعا من أن نستشعر أن المرحلة التي كان يقودها الشيخ محمد بن جبير -رحمه الله- هي القطرة التي تمثل (أول الغيث).

ومع ذلك كانت لابن جبير مبادئ ثابتة تعزز حرية النقاش على أوسع نطاق؛ فلا يستثني أحداً من الإدلاء برأيه، ولا يقاطع متحدثاً إلا عند التنبيه لانقضاء الوقت المسموح به. وذات يوم اختزل أحد رؤساء اللجان رده على الأعضاء، فانتقض الشيخ وعاتب رئيس اللجنة بحزم، وأكد على ضرورة الاهتمام بمدخلات الأعضاء، ووجوب الرد على جميع الآراء بعناية تامة. وحين حاول رئيس تلك اللجنة تبرير موقفه؛ ازداد حزم الشيخ، حين قال له: إذا كنت لا ترغب في بسط الرد أو استيفائه؛ فلك أن تترك رئاسة اللجنة لزميل آخر...

وكانت من أقواله التي كان يرددتها ويحفظها المقربون إليه قوله: «إنَّ فهم الآخر لن يتم إلا إذا تقبلنا الآخر بصدق».

ويعني ذلك أنه لم يكن مجرد منظم للجلسات بما يوافق طبيعة تلك المرحلة، فقد كان لرأيه الحاسم غير مرة القول الفصل في التصويت على القضايا التي تساوت فيها أصوات المعارضين والموافقين. وأحياناً كان يطلب من عضو صامت أن يدلي برأيه ربما لإيمانه بأنه في مقدوره أن يضيف جديداً. وإذا كان ذلك الشيخ الجليل لم يكن يعلق برأيه إلا نادراً، فإن مداخلته المعدودة كانت ترشد عادة إلى حلول مناسبة في الموضوع المعروض على المجلس. كما كان يتدخل في النقاش حين يدرك أن هناك قوى خارج المجلس تريد أن توجه قرار المجلس على نحو لا يحقق المصلحة العامة، ويكون رأيه معبراً أبلغ تعبير عن ثوابت هذا الرجل الشرعية والوطنية.

وكانت صلاحيات رئيس المجلس وسماته في تلك المرحلة قد أثرت على طبيعته شيئاً ما، ومن نتائج ذلك ما قد يكون محوراً للخلاف، مثل ترشيد ظهور المجلس في الإعلام! ومنها ما يتفق مع رؤيتنا الخاصة مثل الاهتمام بتبادل الزيارات مع المجالس البرلمانية الدولية، واشتراك المجلس في الاتحادات

البرلمانية الدولية المختلفة، وهو ما يدعو إلى تبادل الخبرات والاستفادة من تجارب الآخرين.

وانطوت الأيام، وبعد بضعة أشهر من بدء الدورة فوجئنا يوم الخميس ١٠/١١/١٤٢٢هـ بخبر وفاة رئيس المجلس الشيخ محمد بن جبير، فقد عاجله الأجل إثر أزمة قلبية، وتلك هي أقدار الله. ففي بداية الأسبوع كان يرأس المجلس وفي آخره دخل المستشفى، وفاضت روحه إلى بارئها، فرحمة الله عليه!



وفي الأسبوع التالي صدر الأمر الملكي بتعيين فضيلة الشيخ الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد رئيساً للمجلس، وباشرة الرئيس الجديد عمله، ودارت عجلة الشورى مرة أخرى، وهذه هي سنة الحياة. وهو الرئيس الذي قضيت معظم تجربتي البرلمانية معه في مرحلة جديدة من عمر الشورى في المملكة.

وهذه المرحلة شهدت تطوراً كبيراً، إذ تأكدت من خلالها في أذهان المتابعين للمجلس وأنشطته ملامح نضجه، فهو الآن

يتجاوز مرحلة الاقتصار على تقديم المشورة المجردة لولي الأمر، ويقتنص بعض القوة عن طريق دراسة الأنظمة واللوائح والاتفاقات، وتحليل تقرير الأداء الحكومي، ومناقشة خطط الدولة واتخاذ القرارات المتكاملة المستوفاة على نحو ما يجري في البرلمانات الدولية المتطورة من ممارسات نيايية...

لقد تحققت طموحات كبيرة في عهد الشيخ ابن حميد، ولكن الطريق لا يزال طويلاً أمام الشورى وأعضائه للاستمرار في الحصول على أكبر قدر من الصلاحيات النيايية لتحقيق المزيد من الإنجازات الوطنية.

وكان الشيخ صالح قد تتلمذ على يد ابن جبير -رحمه الله- في حسن إدارة المجلس، وتنظيم الحوار، والإيمان بضرورة بذل الجهد للحفاظ على التجربة الشورية من مخاطر التهميش، وعدم التفريط في أي مكسب تحصل له، وعدم الرجوع عن أي خطوة تقدم بها المجلس إلى الأمام. وكانت أخلاقه الرفيعة وأدبه الجمّ قد استحوز على قلوب الأعضاء وعواطفهم، وكان موقعه السابق عضواً بينهم عاملاً فاعلاً في تفهم رغباتهم في الارتقاء بالمجلس وتنمية تأثيره، وكانت رغبته في ذلك لا تقل عنهم.

اتسمت رئاسته للجلسات بالمهارة الشديدة والاحترام المتبادل، والحزم الواضح مع لين الجانب والرفق في التوجيه، فهو إذ يدير منتدى الرأي، وميدان الفكر، يتعامل مع فرسان الكلمة، وصفوة العقول، حيث هناك مدارس متنوعة، ومشارب مختلفة وربما متعارضة، وكان مدركاً أنه في قيادته كسائس الخيول في الحكمة والصبر، فيربّت على كتف هذا ويهدئه، ويرشد ذاك مع الرفق، وربما يشدد حزمه مع أحدهم، في حين تراه كأنه يهادن الآخر ويفوّت فرصة التوتر، وكثيراً يفض الاشتباكات المعتادة في الرأي بين الأعضاء، فتتصرف الجياد عزيمة كريمة.

وهو يرجع إلى المستشارين القانونيين، حين تلتبس الأمور، ويحسم كثيراً من القضايا التي تتساوى فيها الأصوات وتتأرجح حولها الأفكار، ونادراً ما يكشف عن رأيه في القضايا المختلفة، ثم يترك للمجلس حرية النقاش، وبعد ذلك يكون التصويت.

ولم أسمع طيلة عضويتي في المجلس تذمراً أو شكوى من أي عضو أياً كانت منطلقاته الفكرية، ومهما اختلف مع الشيخ صالح في الرأي؛ فقد كان يحترم الجميع وجميعهم يقدرونه، عادلاً في إدارته... يعطي كل ذي حق حقه، وكان

في سبيل ذلك صبوراً رقيقاً، وكم أرسلت إليه (قصاصات) -
تعليقاً على بعض المداخلات المزعجة- أدعوه فيها بالصبر
على سماع القول الثقيل، أو الاستطراد الطويل من بعض
الأعضاء؛ فيردُّ بابتسامة رقيقة، وأحياناً يجيبي -كتابة-
بأن زميلك المتحدث له الحق في قول ما يشاء، وعلينا أن
نتحمل، فالمجلس للجميع!

كان يرى تجاوزاً، فلا يزيد على التنبيه الهادئ والتعليق
الرقيق، وكم من مرة رأينا فيها جنوحاً من بعض الأعضاء
وتجاوزاً للحدِّ في النقد، فإذا به يتدخل في الوقت المناسب
ويحاول التهدئة، ويدعو إلى الموضوعية، ويفسر الوضع بأن
هذا الرأي يمثل وجهة نظر العضو، لا رأي المجلس.

وكثيرة هي القضايا المثيرة للجدل التي اختلف عليها
الأعضاء وانقسموا حولها بين محافظين ومجددين، فإذا به
تارة يحاول التوفيق إن لمح اختلافاً في الألفاظ وتقارباً في
الجوهر، وتارة يفتح باب المجلس للإعلام ووسائله لرصد
المناقشات المثارة، فيجلي للرأي العام حقيقة أن المجلس لا
يقبع داخل أسوار عالية تفصله عن الناس، بل هو يعيش
هموم المجتمع، ويمثل مدارس الفكرية، التي تطرح كل منها
وجهة نظرها في قضايا الوطن ومستقبله.

وقد أدرك فضيلته أهمية الإعلام، وأثره في الرقابة على الأجهزة الحكومية ودوره في التأثير على تلك الجهات، كما أدرك أهميته في تجسير التواصل بين الأعضاء والمواطنين، الذين مرّ عليهم زمان، وهم لا يعرفون ماذا يحدث داخل أروقة هذا المجلس!

حينئذٍ خطا بالمجلس خطوة واسعة جريئة، حين تحمل مسؤولية فتح أبواب المجلس للمرة الأولى أمام وسائل الإعلام، فرأينا التلفزيون يعرض كل أسبوع جانباً من جلسات المجلس، وتنامى الانفتاح الإعلامي، فإذا بالمصورين والصحفيين يشاركون الأعضاء حضور الجلسات ويرصدون مناقشاتهم ويبتثون مداخلاتهم الرسمية وتعليقاتهم الجانبية، ويعرضون في صحفهم جانباً من الإثارة التي لا يبتثها التلفزيون الرسمي... وها هو ذا يغض الطرف عما تثيره تلك الصحف، وما تتداوله القنوات الإعلامية المختلفة، وكأنه يقول: «لم أمر بها ولم تسؤني». فقد كان يريد لهذا المجلس أكبر قدر من التفاعل والتأثير والتأثر من خلال ذلك الوهج الإعلامي.

وأذكر أنني تقدمت بمداخلة مطولة في إحدى الجلسات التي كان يحضرها وزير الثقافة والإعلام، وبتثها التلفزيون

السعودي، وكان ذلك بعد أحداث (٩/١١)؛ حيث ناقشتُ الوزيرَ في الجهود الإعلامية في الدفاع عن ثوابت الأمة وقيمها؛ وتطرقت إلى السؤال الاستنكاري عن كيفية أن تبيري قناة فضائية محدودة الإمكانيات -هي المستقلة- للذود عن فكر الأمة وأعلامها، وتخصيص حلقات منهجية عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- على الرغم من أن التلفزيون السعودي الرسمي أولى بذلك وأقدر عليه!! وقد أزعج الوزير المسؤول -آنذاك- ما قام به التلفزيون من بث المداخلة، وألقى باللوم على المسؤولين الذين سمحوا بإذاعة الآراء التي تنتقد الوزارة؛ لكنهم فاجؤوه بأن تلك هي رغبة مجلس الشورى، فهو الذي يعدّ بمعرفته دون تدخل من أحد (المادة الإعلامية) التي تذاع تلفزيونياً على مسؤوليته!

هكذا أراد الشيخ ابن حميد أن يوظف الإعلام لخدمة القضايا التي يناقشها؛ فيزرع المهابة من المجلس وقضاياه في نفوس المسؤولين.

وفي خطوة أخرى لا تقل عن خطوة الإعلام أهمية، استُحدثت آلية جديدة على نظام المجلس مع دورته الرابعة،

باركها الشيخ ابن حميد ودعمها؛ هذه الآلية بدأت تلمع تحت قبة المجلس بين الحين والحين، لكنها على يده صارت منهجاً ومساراً للمجلس، حين كان يتطرق الأعضاء إلى الحديث عن الشأن العام في بداية كل جلسة، فيدلون بأرائهم وطموحاتهم فيما يخص المجتمع، ويقدمون الاقتراحات والحلول، وصارت بعض الموضوعات لأهميتها تشكل لها اللجان التي تتدارسها، وتقدم تقاريرها؛ تلك التقارير التي صار المجلس يرفعها لولي الأمر، بصفتها مشورة ورأياً، أو تتحول إلى مشروع نظام من خلال المادة الثالثة والعشرين التي نصت على أن: «لمجلس الشورى اقتراح مشروع نظام جديد، أو اقتراح تعديل نظام نافذ، ودراسة ذلك في المجلس، وعلى رئيس مجلس الشورى رفع ما يقرره المجلس للملك».

وهكذا تقدم الشورى خطوة ثانية إلى الأمام؛ فبعد أن كان دوره يقتصر على مناقشة ما يأتي من موضوعات من ولي الأمر، أصبحت هناك من الموضوعات ما تناقش أولاً في المجلس، ثم ترفع إلى ولي الأمر.

ومما لا شك فيه أن الإنجازات التي تحققت في عهد ابن حميد ترجع - إضافة إلى حسه الوطني - إلى ما يتمتع به

من تواصل اجتماعي رفيع؛ ففي المسجد الحرام هو الخطيب والإمام، وفي حلقات الدرس هو المعلم والمحاضر، وهو يشارك المجتمع والناس في مناسباتهم، ويدرك همومهم وتطلعاتهم، ويتصل بالقيادة السياسية ويعي ما تصبو إليه، وربما اشترك في لجان خاصة عند ولي الأمر، فهذا هو ذا يقف في موقف وسط؛ ليمثل جسراً بين الدولة والمجتمع، وهو يسمع الكثير من آراء الناس في الشورى، وما يرجونه منه ويشاطرهم الرأي، ويعرف حدود الشورى وظروف الدولة ويشاطرها المسؤولية؛ ومن ثم كان ابن حميد يعرف متى يقتنع الفرصة لصالح الشورى وكيف يقتنع الصلاحيات؟!

وقد صحبته في رحلتين لأذربيجان وإيران في المدة ما بين ٤/٥ إلى ١٣/٤/١٤٢٤هـ، والأسفار تزيد القربى وتكشف معادن الرجال، وقد قيل: السفر ميزان الأخلاق. ولذلك قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه للرجل الذي مدح عنده آخر: ... أو سافرت معه؟ قال لا. قال: فإنك لم تعرفه.

وحين سافرنا مع الدكتور صالح بن حميد؛ وجدناه شيخاً في الأسفار، وسيداً في الترحال، ومنذ إقلاع الطائرة من الرياض إلى باكو، وخلال الساعات الثلاث التي استغرقتها الرحلة، كان الشيخ ندياً في القول مرحاً في التعامل، وطوال

الرحلة كان حسن الصحبة كريم المعشر، نلتقي في جناحه باستمرار، فنسمع جواهر القول وطيب الحديث، ننهل من علمه ونخجل من تواضعه.

وكما قال الزميل الدكتور عائض الراداي عن رحلته التي صحب فيها الشيخ إلى إسبانيا: «كانت صحبة الشيخ الرئيس د. صالح بن حميد مميزة، كما يتحدث زملاء سابقون صحبوه في زيارات سابقة، يفتح الشيخ جناحه في السكن مجلساً يجتمع فيه مع مرافقيه، ولا تغيب عنه القهوة العربية ورفيقاتها التمر والشاي السعودي بنوعيه الأحمر والأخضر، وكان الشيخ حفيماً بمرافقيه، ويدعوهم للحضور في أي وقت عدا النوم، وكان يجلس في المجلس وحواله بعض الكتب التي اصطحبها، وفيه كنا نؤدي الصلوات جماعة، ولا يغيب عن الشيخ لطفه وحقاوته المعتادة»^(١).



وكنت أزوره في مكتبه وأبادلته الرأي حول بعض القضايا، وأجد منه حسن التفاعل، وأمس في جانبه غيرته الدينية والوطنية على الاهتمام بالمجلس وشؤونه.

(١) رحلة ٢ أيام في إسبانيا (عجائب طبيعة وطبائع بشر) د. عائض الراداي.

لقد كان الشيخ صالح - حفظه الله - امتداداً طبيعياً
لوالده الشيخ عبد الله بن حميد - رحمه الله - فهو من
العلماء الربانيين، صفاءً نفساً، وصدقاً حديثاً، ووضوحاً رأياً.
ومع أن الشورى ترتبط بالسياسة، وتتطلب دهاء السياسة
ومراوغاتهم؛ فإنه اجتاز الموقف بنجاح، واستطاع أن يثبت
أن العلماء يستطيعون التعامل مع الحياة وفق فقه الواقع، لا
فقه التنازلات.



إدارة المجلس العليا

نائب الرئيس. مساعد الرئيس. الأمين العام للمجلس. تتابعت على هذه المراكز القيادية شخصيات تركت في نفسي انطباعات كبيرة. لقد كان المجلس يدار بكفاءة عالية، واقتدار جعل الحياة النيابية طيلة تلك السنوات التي قضيتها في المجلس تسير بانسيابية ويسر، فقد وقع الاختيار على تلك العناصر التي تولت تلك المهام وفق سمات إدارية مميزة، استطاعت أن تدير كفة المجلس في هذه المرحلة المبكرة بمعاونة رئيس المجلس على أكمل وجه.

ويتمثل دور نائب رئيس المجلس في رئاسة المجلس في حالة غياب الرئيس لمهمة خارجية أو ظرف عارض، فهو موجود باستمرار، يمارس دوره كباقي الأعضاء؛ فإذا تغيب الرئيس قام بدوره.

وقد كنت آمل، وأنا في المجلس أن تكون صلاحيات نائب الرئيس أو المساعد أكثر من وضعهما القائم، فهناك الأدوار الحيوية الكثيرة التي يمكن أن يقوم بها هذان المنصبان بما يدفع المجلس للمزيد من العطاء، كرصд الأعضاء النشطين،

والاهتمام باقتراحاتهم ودعمها، وتوفير الإمكانيات للوصول بالاقتراحات إلى أفضل صورة ممكنة. وكثير من الأعضاء قدم أفكاراً بناءة، وكم كنت أتمنى لو التقطتها الإدارة العليا وفضلتها ونَحَتَّ بالمجلس إلى اللامركزية، وفوضت الكثير من الصلاحيات، وراجعت وطورت لوائحه الداخلية، وأرجو ألا تظل تلك اللوائح جامدة تقيّد قيادات المجلس، وتحدّ من طموحها. كما تمنيت لو تنامي الصوت الإعلامي للمجلس، فمن بين الأعضاء عدد من الإعلاميين الذين نطمح أن نخدم قدراتهم ومؤهلاتهم الجانب الإعلامي للمجلس. كالتعليق على الموضوعات المطروحة والمعروضة إعلامياً، وتحليل الممارسات البرلمانية، وتوعية المجتمع وإتاحة الفرصة له بالمشاركة والتعليق والنقاش. فليست تلك الموضوعات أقل شأنًا من الفعاليات الرياضية.

أما عن النواب الذين عاصرتهم؛ ففي الدورة الثالثة؛ إذ كان معالي الدكتور بكري شطا هونائب الرئيس، وهو رجل ذو سماحة وبشاشة، وعلى الرغم من أنه رأس المجلس في جلسات معدودة؛ نظراً لندرة غياب الرئيس عن الجلسات؛ فإنه حظي باحترام الجميع، وتقديرهم لشخصيته.

وجاءت الدورة الرابعة، وجاء معها نائب جديد هو معالي المهندس محمود طيبة -رحمة الله عليه- وهو الرجل الذي إذا نظرت إليه حسبت أنك تنظر إلى رجل من أهل الجنة، فقد ترك الدنيا ومغرياتها، عفيف القلب واليد واللسان؛ فحين كان الرجل الأول في المؤسسة العامة للكهرباء، أبى دينه وضميره أن يرضخ لشهوة المال، إذ عرضت عليه شركة أجنبية الملايين، لتمير تنفيذها مشروعات كهربائية لحسابها الخاص، فتجلت وطنيته حين أوقع بهذه الشركة وفضح جرمها، وكانت أمانته وإخلاصه حديث الرائح والغادي في المجتمع.

كنت أعرف معالي المهندس محمود طيبة عن قرب، فقد زكى وقته ونذر نفسه لخدمة الأيتام، فكم من يتيم مسح دمعته، فعوضه -قدر جهده- الأبوة التي فقدها. وقد شاركته قبل أن يترشح نائباً للرئيس في اللجنة الإسلامية، فألفيته غيوراً على دينه، حريصاً على وقته، يسبقنا إلى اللجنة؛ ونحسبه يرى التطفيف في الوقت سرقة لا تجوز، وكم نغبطه حين نراه أول الساعين إلى الصلاة، وأحرصهم على نوافلها، جعل الله ذلك في ميزان حسناته.

وحين أصبح نائباً للرئيس رأس بعض الجلسات، وكان وقاره، وأدبه الجم، دافعاً لحب الأعضاء له، واحترامهم

لشخصيته وإجلالهم له، ومضت الأيام، وقد غلبه المرض، لكنه ظل يغالبه، ويحافظ على الجلسات، وذات مرة كان يرأس المجلس، وهو مريض، فأشفق عليه الأعضاء، وتهامسوا بأن يخففوا عنه، وتمنوا لو يركن هذا الرجل المثابر إلى الراحة؛ حتى يستعيد صحته ونشاطه، ولكن ما تلبث أن تأتي إرادة الله بأن تصعد روحه إلى بارئها، رحمه الله، وأسكنه فسيح جناته.

وبعد رحيل معالي المهندس محمود طيبة رحمه الله، كان لا بد من اختيار نائب بديل له، فكان معالي الدكتور بندر بن محمد بن حمزة الحجار ممن رأت الأغلبية جدارته بالمنصب، فقد زكاه معرفة الأعضاء بسداد رأيه وجدية طرحه وسعة اطلاعه، وهو من الأعضاء الذين إذا تحدثوا أنصتوا لقولهم، وأطرقنا لرأيهم، وهو دائماً في طليعة القوم، وفي مقدمتهم. وحين صدر الأمر الملكي بتعيينه نائباً للرئيس اطمأنت نفوس الأعضاء على آلية القرارات التي تضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وقد كان مع بشاشته حاضر الذهن، يضيف جديداً على محاورات المجلس ومناقشاته. فاحترمه الأعضاء، واستفادوا منه.

وقد يتساءل القارئ عن آلية عمل المجلس إذا تتابعت المهمات الخارجية واللجان الداخلية، وتطلب الأمر انقطاع الرئيس ونائبه عن المجلس، فهل تتوقف الجلسات العامة؟!

كان النظام يقضي بأن يرأس المجلس في حالة غياب الرئيس ونائبه معاً مَنْ يختاره الملك، ولكن لم يُمارس هذا الإجراء، إلا أنه استُحدثت في الدورة الثالثة مركز قيادي جديد هو: (مساعد رئيس المجلس)، واختير معالي الدكتور صالح بن سعود العلي، لتلك المهمة، ونعم الاختيار؛ فهو رجل علم شرعي، وله بصيرة ورزانة، أدار المجلس أكثر من مرة بمهارة ودراية، وكنت أعرفه من قبل وأعدّه من شيوخه وأساتذتي، فقد درّس أقراني في مرحلة الفتوة والشباب. وكنا نعرفه نابهاً موهوباً. وحين شاركته في اللجنة الإسلامية قبل أن يتولى هذا المنصب، ألفيته، سريع البديهة، دقيق الملاحظة، جمّ الأدب، عفيف اللسان، يُهدئ المتحمس، ويُروّض الجموح.

وحين اختير في مركز رقابي قيادي، خارج المجلس، أسفنا لفراقه، وباركنا اختياره، وهنأنا أنفسنا والوطن

بمنصبه الجديد رئيساً لهيئة الرقابة والتحقيق - وبقه
الله وأعانه - وصارت في المجلس، من بعده، التكهّنات، فمن
يا ترى سيكون المساعد الجديد؟! واختلف الأعضاء على
هويته، فشرّقوا وغرّبوا، ومال فريق منهم إلى أنه سيكون من
الشيوخ كسابقه، وممن استغرقه العلم الشرعي علماً وعملاً؛
لأنهم ظنوا أن هذا قد يكون سمت المجلس، وأنه سيكون
دأبه وديدنه، غير أن الأمر الملكي الكريم جاء بتعيين معالي
الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله البراك مساعداً للرئيس،
وهو رجل أكاديمي، درس في الغرب، وتخصّص في الإدارة
العامة، وعمل قبل التحاقه بركب المجلس وكيلاً لجامعة
الملك سعود، فكان تعيينه رداً على تلك التكهّنات؛ فالدولة
تبحث عن الرجل المناسب مهما كان تخصصه.

والأخ البراك صديق عزيز، عرفته في المجلس عن كُتب،
فكم تبادلنا الآراء ووجهات النظر، وكم تطارحنا هموم
الوطن، وقد التقى قلبانا، واتحدت مشاعرنا في هذه السبيل،
إذ كان من أولئك الرجال الذين امتلأت نفوسهم وطنيةً
وولاءً. وحين رأس بعض الجلسات العامة المجلس كان بدهياً
أن تتجلى مقدرته في الإدارة؛ فهو ابن الإدارة وأستاذها، وهو

ابن المجلس وتلميذه، وأحسبه من الكفاءات التي يزدان بها المجلس، ويزهو بها منسوبوه.

أما الأمانة العامة للمجلس ورجالها الذين تعاملوا مع الأعضاء، فإن ملكاتهم تتفاوت، وقدراتهم تتنوع، ولكنهم في كلمة أقولها للتاريخ: كانوا جميعاً ذوي عقل وعلم، يتعاملون مع الأعضاء بكل أدب واحترام.

فمعالي الدكتور حمود البدر الأمين العام الأول للمجلس كان وكيلاً لجامعة الملك سعود، وهو صاحب قلم وبيان، يعرفه القراء كاتباً نيراً ووطنياً مخلصاً، وكانت علاقته بالأعضاء ندية، يتولى مع مساعديه التجهيز للمجلس من خلال الهيئة العامة التي يرأسها رئيس المجلس، ويشترك فيها النائب والمساعد ورؤساء اللجان، ومن خلال تلك الهيئة تأتي المعاملات للمجلس، لقد شاركت عاماً في تلك الهيئة، حين كنت رئيساً للجنة التعليمية. تجتمع تلك الهيئة كل سبت، وتعرض عليها المعاملات من اللجان، وتُقر الهيئة جدول الأعمال، وترتب الأولويات، ويتناقش الأعضاء مع الرئيس نقاشاً موضوعياً ودياً، وفي صالة صغيرة مغلقة

بعيدة عن الشكل الرسمي-هي صالة الإعداد النهائي للجلسات العامة-.

وتتولى الأمانة العامة مسؤولية التحضير والترتيب لتلك الهيئة، كما تقوم الهيئة العامة بالتحضير والرقابة غير المباشرة للأعضاء في الجلسات العامة، وذلك بإعداد جدول يوزع بين الحين والآخر بأسماء جميع الأعضاء ونسبة حضورهم واعتذارهم وغيابهم، وعقد مقارنات فيما بينهم. وكان الرئيس في كل جلسة يعلن في البداية الافتتاح، ثم يترك للأمين العام الحديث عن الأعضاء، فتارة يذكر الأمين العام بأسماء المعتذرين والمتأخرين، وأحياناً يكتفي بأسماء المعتذرين، ولهذا حين يتلو أسماء المتأخرين يتهامس الأعضاء فيما بينهم -وهم يتضحون-: إن الأمين العام هذا اليوم (حرج وشهر بذاك الزميل). أسرعوا؛ كي لا يخرج عليكم معاليه.

وهكذا كانت الروح المرحية تتسرب بين الحين والآخر؛ لتضفي جواً من الأريحية على هذه العلاقة الراقية بين الأعضاء. فقد كان مجلس الشورى كأنه محفل علمي وملتمقى فكري، يتسابق رواده إليه، في احترام وتقدير لبعضهم بعضاً.

وبانتهاء الدورة الثالثة تولى معالي الدكتور صالح المالك -رحمه الله- منصب الأمين العام للمجلس خلفاً لمعالي الدكتور حمود البدر الذي أمضى ثلاث دورات متتالية في الأمانة العامة، ثم عاد إلى صفوف الأعضاء في الدورة الرابعة.

وكان أبو هشام -رحمه الله- خير من يندب لذلك العمل، فهو مفكر مثقف، إضافة إلى ذلك، فهو أديب وشاعر، جمع أوعية الفضل والعلم، وأدار العمل بهمة ونشاط، وكنا نتبادل معه الرسائل الإخوانية بالتعليق على بعض المداخلات، والإشادة ببعض الآراء، وكان يُبهرنا بجمال خطه، وروعة أسلوبه، وفصاحته وبلاغته، ولكن فاجأتنا الأقدار بإصابته بمرض قيده وحبسه في فراشه شهوراً، وكان صابراً محتسباً، ثم سعدت روحه إلى بارئها مرضياً عنه من زملائه. لقد خسر المجلس بفقده عقلاً نيراً، وصوتاً وطنياً، صقله العلم، وزكته الخبرة، وأعطاه الله مواهب القيادة، وملكات البيان -رحمه الله- وأسكنه فسيح جناته.

وجاء من بعده معالي الدكتور محمد بن عبد الله الغامدي، وهو من الرجال الذين تزدان بهم المراكز القيادية،

وبيني وبينه روابط مهنية، فتخصّصه التربوي وعمله في حقل التعليم مدة سنوات، قرّب بيننا كثيراً، وقد شغل وكالة جامعة أم القرى، وقبل ترشيحه للأمانة العامة كان عضواً في اللجنة الثقافية التي كنت واحداً من أعضائها أكثر من دورة. لقد كان الرجل في اللجنة مؤثراً يثري النقاش بموضوعية آرائه، وجرأة طرحه، ويكبر الأعضاء طرحه، وحين تتداخل الآراء وتتعارض، نهفو لسماع صوته الجمهوري الذي يحسم الأمر، ويحلّ العضلات.

هؤلاء بعض الرجال الذين رافقتهم ثماني سنوات، وتعاملت معهم عن كثب، فقد كانوا في جملتهم مفخرة للوطن ولمجلس الشورى. رحم الله من رحل، ووفق الله الباقيين إلى ما يحبه ويرضاه.



بين طهران وباكو

قال أبو تمام:

وإن مقام المرء في الحيِّ مخلوق

لدياجتيه، فاغترب تتجدد

وينسب للإمام الشافعي:

تغرب عن الأوطان في طلب العلا

وسافر ففي الأسفار خمس فوائد

تفرج همم واكتساب معيشة

وعلم وادب وصحبة ماجد

وقد شهدت الآداب العالمية، ومن بينها الأدب العربي رحلات، اهتم بها أصحابها وألوهها بالعناية والتدوين، حتى صارت إلينا تلك الأعمال الممتعة المفيدة التي تعرف بـ (أدب الرحلات).

وقد كانت أسفاري متنوعة، قطعت خلالها الأميال لبلدان شتى في أطراف العالم؛ بعضها للعلم وبعضها للعمل وبعضها للمتعة والترفيه، وكانت تبهرني معالم، وتهزني مواقف، وتجذبني ثقافات، لم يبق منها في الذاكرة إلا شتات متناثر، ومعظمها طحنها الدهر بمشاغله، ولو استقبلت من أمري ما

استدبرت، ما فوّت فرصة التدوين والتحليل، واستخراج الفوائد والعبر، فأحسن الذكريات الماضية ما تكون وقوداً للمستقبل.

وفي مجلس الشورى سنة حسنة، هي سنة التواصل مع البرلمانات العالمية، وهذا نوع من الرحلات يسر الله -عز وجل- لي أن أحظى بواحدة منها إلى (أذربيجان وإيران)^(١)، ففي عام ١٤٢٤ هـ تلقى رئيس مجلس الشورى في المملكة دعوة من معالي رئيس البرلمان الأذربيجاني السيد (مرتز علي أصغروف)، ودعوة ثانية من رئيس البرلمان الإيراني السيد (مهدي كروبي) حيث كنت واحداً من الأعضاء الذين يشكلون مع الرئيس الوفد الممثل لمجلس الشورى في المملكة، فبدأنا بأذربيجان وثنينا بإيران. وأحمد الله -عز وجل- أن كنت أصحب القلم والورقة وأدون كل ما استرعى انتباهي من مواقف رسمية وشخصية، ولهذا أود أن أشير إلى بعض المواقف التي سجلتها حول تلك الرحلة، والتي لم يشملها التقرير الذي أعدته شعبة العلاقات

(١) تعود عدم مشاركتي في رحلات أخرى لمجلس الشورى إلى أن اللجان البرلمانية في المجلس هي المسؤولة عن عملية التواصل مع البرلمانات الأخرى، حيث يقدم أعضاؤها تقاريرهم إلى المجلس عن نتائج هذه الزيارات، والمشاركة في هذه اللجان مرتبطة برغبة الأعضاء، وكنت من الأعضاء القلائل الذين أثروا عدم المشاركة في تلك اللجان في معظم مدة عضويتي؛ لانشغالي بارتباطات خاصة.

البرلمانية الذي جاء يحمل من المجاملات الرسمية والعبارات الدبلوماسية أكثر مما يحمل من روح الرحلة النابض الذي ترك في نفسي الكثير من الانطباعات التي لا تخلو منها الذاكرة ولا الوجدان.

لقد رسمت رحلتنا لباكو شعوراً مميّزاً في نفوس الأعضاء، فقد استوقفتنا هناك مكانة المملكة لدى الشعب الأذربيجاني وتطلعهم إليها، وهذا ما وجدناه على مختلف المستويات الرسمية والشعبية.

فحينما أدى الوفد صلاة الجمعة يوم ٦/٤/١٤٢٤هـ، وعرف الحضور أننا من المملكة؛ بدت عليهم مظاهر الحفاوة والترحيب، ومشاعر المحبة والمودة، وأهدى أحد المصلين لأحد الزملاء خاتماً ثميناً في يده، وصار يتمسح به، وكاد يبكي، ولفّت انتباهنا منظر رجل طاعن في السنّ تشبّث بأحد أعضاء الوفد، وظلّ يتمسح به، وتحركت العواطف وأثر المشهد في الجميع...

وفي تلك اللحظات استحضرت المسؤولية؛ وقدّرتُ كيف أن المسلمين الأوائل قد أدوا رسالتهم على ظهور الأبل، واستشعرت

القصور الذي ما بعده قصور في إكمالنا مسيرة أجدادنا الأوائل، وقد توفرت لدينا وسائل الاتصال والسرعة...

و ذات يوم كنت أتجول مع الأخ الدكتور زيد الحسين في أحد أسواق باكو، فسمعنا صوت الحق من مسجد قريب ينادي (حي على الصلاة، حي على الفلاح)؛ فأسرعنا نبحث عن الصوت والمكان، ووجدناه مسجداً صغيراً، نزلنا إليه بسلم يضم عشرين درجة، وأدينا الصلاة، وفي المسجد التقينا بمجموعة من الشباب، يدرسون في كليات الطب والاقتصاد، ويتلون كتاب الله، وعندما عرفوا أننا من المملكة هشوا وبشوا، ورحبوا وتمنوا أن يفدوا إلى المملكة؛ ليتفقهوا في دين الله وينهلوا من علوم الشريعة؛ ثم يعودون لأوطانهم دعاة مؤهلين.

ورسمياً قال شيخ الإسلام شكر باشا زادة حين زرناه في منزله بباكو: إن للمملكة مكانة في نفوس المسلمين، ولها ارتباط معنوي بالشعب الأذربيجاني، ومثل ذلك بنسخ المصحف الشريف التي وصلت هدية من المملكة فور استتقلالهم، مع أن الدول الإسلامية المجاورة لم تفعل شيئاً - يقصد إيران - فعلى الرغم من المسافة البعيدة بين أذربيجان والمملكة فقد وصلت المصاحف، وكان لذلك أثره لدى المسلمين.

وفي جامعة باكو تحدث عميد كلية الإلهيات (الشرعية والعلوم الإسلامية)، وكان يتكلم العربية بطلاقة، قائلاً: أجدادكم وصلوا إلى أذربيجان في زمن عمر بن الخطاب، وقد أسلمت البلاد، وأنجبت الكثير من العلماء، أمثال الخطيب التبريزي وأبي موسى الأعمى وإسماعيل بن يسار... وغيرهم... وأضاف: كنت أقول: الدولة الموحدة لاحقاً لها في الوجود، ولهذا سقط الاتحاد السوفيتي، ونحن تحقق لنا الاستقلال وعدنا لتقاليدنا القديمة، وافتتحنا كلية الشريعة منذ عشر سنوات، ونشكر المملكة على دعمها.

والتقينا بوزير الخارجية الأذربيجاني الذي تحدث عن مكانة المملكة لدى المسلمين في أذربيجان؛ وكان من حديثه قوله: إننا نشارك في تقديس الأراضي المباركة، حيث مكة والمدينة وآلاف من سكاننا يزورون بلدهم الثاني المملكة، وقال: بعثة الرسول ﷺ في مكة تضع عليكم مسؤولية كبيرة، فالدول الإسلامية التي تتعرض للمشكلات تنظر إلى المملكة بنظرة تحمل الأمل، وأنتم أثبتتم أن نظرة هؤلاء المسلمين كانت صائبة بموقفكم من كرباخ⁽¹⁾.

(1) كرباخ: إقليم متنازع عليه بين أذربيجان وأرمينيا، يقع إقليمياً داخل الأراضي الأذربيجانية.

وختم حديثه، قائلاً: علينا تقوية اللغة العربية، حيث كانت لدينا هي لغة العلم، حتى القرن التاسع عشر، وتمنى أن تساعد المملكة في تعليم العربية ونشرها في أذربيجان.

لقد تحدث معنا الأعضاء الأذربيجانيون؛ وأشادوا بالعلاقات مع المملكة أرض الحرمين الشريفين، ولذا فهم يفرحون باستقبال أي إنسان قادم من الأماكن المقدسة، وقالوا: إنه منذ أسلمت أذربيجان وانطلقت هذه العلاقات، والشعوب الإسلامية تتوجه إلى مكة، وحتى أيام السوفييت يوم كان الدين محرماً كان الشعب يؤدي الواجب الديني بشكل سري، وينقله من جيل إلى جيل، وإن استقلالهم فتح لهم آفاقاً واسعة، وأتاح لهم حرية التدين، وحرية التعبير، كما زاد عدد الحجاج من سنة إلى أخرى.

واستوقفني حديث رئيس البرلمان الأذربيجاني، حين ذكر أن الأعضاء الذين استضافهم مجلس الشورى السعودي للحج في العام السابق سعداء بتلك الدعوة الكريمة وأثرها لا يزال باقياً في نفوسهم، وأشار إلى عضو من بين الحاضرين كان من المفترض أن يؤدي الحج مع الوفد الأذربيجاني، ولكن تعذر عليه الأمر؛ ولذا فهم يتطلعون إلى استضافته

هذا العام... وهو ما يدل على أن مثل هذه الاستضافة التي سنّها مجلس الشورى كان لها أثر كبير في تقوية العلاقات البرلمانية الدولية.

ودعا رئيس البرلمان الأذربيجاني رجال الأعمال السعوديين إلى الاستثمار وخصوصاً في المجال السياحي في أذربيجان التي تمتلك طبيعة خلابة، ومناخاً متنوعاً ورائعاً، إضافة إلى الاستثمار في مجال التعدين والبتروك.



ومع رحلتنا الثانية لإيران، كانت لنا وقفات...

توجهنا في إحدى جولاتنا إلى متحف المجوهرات في البنك المركزي الإيراني، واطلعنا على محتوياته الثمينة، منها: سرير أحد الملوك القاجانيين، وكله موشى بالذهب والأحجار الكريمة، ولفت نظري قطعة ذهبية لامعة، يقال إنها تربط في ذيل حصان ذلك الملك، ومجوهرات من الزمرد الأزرق على شكل قلادة تربط فوق غرة الحصان؛ ليطردها الذباب عن وجهه، وأنواع متعددة من حلي الرجال والنساء وأدواتهم المنزلية الموشاة بمختلف أنواع الأحجار الكريمة

والمجوهرات والألماس التي تفوق الخيال، وتدل على الترف، وتعطي العبرة لكل زائر أن البقاء لله، ومهما نال الإنسان في هذه الدنيا من نعيم فهو زائل.

وفي زيارتنا لآثار الملك عباس الصفوي رأينا قصره، ومسجداً عمره أربع مئة سنة، مكسو بالسيراميك الأزرق الذي لم تغيره السنون، كما يوجد مصلى للنساء موصول بالقصر بنفق تحت الأرض طوله ١٧٠ متراً، وبين القصر والمسجد ساحة جميلة طولها ٥٠٠ متر X ١٧٠ متراً، ومحاطة من جميع الجهات بمعارض للبيع، واسترعى انتباهنا في ذلك المسجد والقصر عدد من الأشياء، منها: ذلك الحجر الذي وضع في أحد الأركان لتحديد مواقيت الصلاة عن طريق حركة الظل... والمنبر الذي يتكون من قطعة من الرخام المنحوت الذي يزيد وزنه عن ٢٠٠٠ كيلو، ودقة وضعه، حيث يسمع صوت الخطيب من كل مكان في أرجاء المسجد... ثم تلك المعالجة الحسائية الدقيقة التي أجراها في ذلك العهد العالم بهاء الدين، بحيث إن المتحدث في نقطة معينة تحت القبة الرئيسية يسمعه الجميع، وكذلك ما هو معمول للصوت في مدخل القصر، فإنه إذا تحدث شخص ما في أحد الأركان الأربعة يسمعه فقط الذي في الركن المقابل.

وفي زيارتنا لرابطة الثقافة والاتصالات الإسلامية، كان في استقبالنا مجموعة من علماء الشيعة والسنة يتقدمهم الشيخ محمد علي تسخيري رئيس المجمع التقريبي؛ حيث صلى الجميع خلف الشيخ صالح بن حميد الذي صلى بنا الظهر والعصر جمعاً وقصراً، بينما صلى معنا الإيرانيون الظهر فقط وأتموا صلاتهم أربعاً. وبعد أن صلينا، ثم تناولنا الطعام، قام الشيخ تسخيري بإلقاء كلمة عن التقريب بين المذاهب، مشدداً على ضرورة التآلف والتعاون بين البلدين والشعبين؛ فأعداؤنا يتحدون وإن لم نتحد فالويل لنا.

وفي عصر أحد تلك الأيام، انسلخت أنا وزميلي الصديق الدكتور زيد بن عبدالمحسن الحسين، وقد ألقينا الغُترة والعقال وسرنا في شوارع طهران حاسري الرؤوس إلى أن أخذتنا أقدامنا إلى إحدى ضواحي طهران... كان المكان جبلياً خلاباً، يتخلله نهر جارٍ، زاده جمالاً ورقة وجذباً... وقد اخترنا أحد المقاهي المطللة على النهر، ودعونا النادل؛ وإذا به يتحدث اللغة العربية، وحين رأى هيئتنا وعرف أننا من المملكة العربية السعودية؛ رحب بنا، وفجأة سأل عن مذهبنا: أشيعة أم سنة؟ فقلت له، وقد انتبه من حولنا لحديثنا، وعلقت الأبصار بي وبصاحبي: اجلس حتى أخبرك بمذهبي.

فجلس الرجل، وجاء فريق من أصحابه، والتفوا من حولنا حتى يستمعوا الحوار؛ فرحبت بهم، وقلت: إنني أشهد الله وأشهدكم أن سيدي الإمام علي رضي الله عنه هو إمامي وقرّة عيني وسلامي عليه مع آل البيت في كل صلاة.

وكذلك محبتي ودعائي ومودتي لسيدي الإمامين الحسن والحسين سبطي رسول الله صلى الله عليه وآله، إنهما ملء قلبي ونور فؤادي. وكلما تذكرت مصرع سيدي الحسين أسبلت عيناى بالدموع ألماً وحرناً لما أصابه، ولو كنت في ذلك اليوم الحزين موجوداً لسللت سيفي، وبذلت روحي فداء له.

كما أقتدي وأتأسى بسيدي الإمام علي بن الحسين «زين العابدين» وبابنه سيدي الإمام محمد الباقر، وابنه سيدي روضة العلم ومرجع الفقهاء الإمام جعفر الصادق، ثم ابنه الحبيب الإمام موسى الكاظم وابنه علي الرضا... وأخذت أعدد باقي أئمة آل البيت الأطهار... ثم قلت: أما فاطمة الزهراء (رضي الله عنها) بنت النبي الكريم صلى الله عليه وآله فهي سيدتي وسيدتكم وعمتي وعمتكم لها حبنا ودعاؤنا، هي سيدة نساء أهل الجنة وبضعة من سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله.

ثم سكت هنيهة أخذ نفساً لأكمل الحديث، فهش الحضور
لحديثي وصفقوا طرباً، وقالوا: إذا أنت شيعي المذهب، شيعي
المعتقد...

فقلت: على رسلكم؛ أيها الأحباب، واربعوا على أنفسكم؛
فأنا لم أكمل حديثي بعد!

قالوا: وهل بقي ثمة شيء؟ قلت: نعم؛ فيقدر حبي ومودتي
لأسيادي وأحبائي آل البيت، جعلني الله وأياكم معهم في جنة
الخلد، فأنا كذلك أحب جميع أصحاب سيدي رسول الله ﷺ.

فكيف لا أحب الصديق أبا بكر رضي الله عنه الذي صدق النبي
حين كذبه قومه، وأزره حين خذلوه، وإذا كان القرآن يتحدث
عن النبي ﷺ مخبراً أنه ثاني اثنين في قوله تعالى: ﴿إِلَّا
نُصْرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا
ثَانِيًا أَتَيْنَ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا
تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾؛ فإن الصديق أبا بكر هو الثاني
المقصود في هذه الآية الكريمة.

أما الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه الإمام العادل،
الذي ما رآه الشيطان سالكاً فجاً إلا سلك فجاً غيره، فإن

مكانته في الإسلام تدفعني إلى أن أذود عن تاريخه، وأذب عنه الافتراءات، ولا أرضى أن يتناول عليه كائن من كان.

كذلك مودتي ومحبتي لأmir المؤمنين الشهيد عثمان بن عفان رضي الله عنه، مجهز جيش العسرة، وذو النورين الذي استأمنه النبي صلى الله عليه وسلم وزوجه ابنته رقية وأم كلثوم، أختي الزهراء، واستأمنته الأمة على خلافتها.

أما أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر (رضي الله عنها) فهي الزوجة الطاهرة، وأستاذة الأمة، وهي أمي وأمكم وسيدتي وسيدتكم وأستاذتي وأستاذتكم...

ومضيت أعدد، وأذكر من مناقب صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فأخذت الناس الحيرة، وغشاهم الوجوم، فأدبياتهم لا تعرف إلا أن من يحب هذا يعادي ذاك! وكنت أعرف ذلك، ووقفني الله في أن ألفت انتباه هؤلاء البسطاء، إلى أن الأمر ليس كما صورته لهم متعصبوهم وحاملو رايات الفتنة.

وقد تعجبوا وتساءلوا: يا رجل، كيف يكون هذا؟! قلت: أنا وأنتم يجب أن نكون كذلك... وقد رحلت عنهم، وما أحببتهم إلاجابة التي توقعوها، وتركتهم في حيرتهم وعجبهم يترددون!

بل قلت لهم: أرجوكم ترحموا على بقية آل البيت الأطهار من أبناء سيدنا الإمام علي وإخوة الإمامين الحسن والحسين؛ ترحموا على أبي بكر بن علي بن أبي طالب، وعمر بن علي بن أبي طالب، وعثمان بن علي بن أبي طالب... ودعوتهم ورجوتهم أن يتساءلوا: لماذا سمى علي رضي الله عنه أبناءه على أسماء الصحابة الكرام والخلفاء العظام، أبي بكر وعمر وعثمان... أليس ذلك للمحبة التي بينهم؟! وهل يسمي الإنسان أبناءه إلا بأسماء أهل الحب والود؟!

ثم عدنا أدراجنا إلى مقر إقامتنا، وفي المساء كان السفير السعودي قد أقام لنا حفلة عشاء، وكان من بين الحضور مجموعة من الإيرانيين وبعض الشخصيات السياسية المعروفة، وجلست على طاولة الطعام مع زميلي الدكتور محمد المرزوقي «المستشار القانوني في المجلس»، وكان يجلس بيننا محمد سعيد نعماني، مستشار وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي للشؤون الدولية، وكان يتحدث لغات عدة، وفي أثناء تناولنا الطعام؛ سألتنا: كيف انطبأكم عن إيران؟ وهل تسنى لكم الذهاب في جولة حرة؟

قلت: إيران جميلة، وقد التقيت أنا وزميلي الدكتور زيد الحسين عصر اليوم بمجموعة من الإيرانيين، ودار بيننا نقاش حول المذهب والمعتقد! حين سألوني عن مذهبي؟

فقال: وماذا دار بينكم؟ فقصصت عليه القصة وأعدت عليه الخبر؟ وحين أنهيت حديثي عن آل البيت وثنائي عليهم؛ صفق بحركة لا شعورية، فانتبه الحضور، وقال: إذاً سيقولون إنك شيعي؟ فأكملت له بقية الحوار وما صار. فإذا به يتكئ على مرفقه و صار ينظر إلي بشيء من التأمل والاستغراق! ثم قال: كلامك هذا يربك. من أنت؟ وماذا تعمل؟ فأجابه زميلي الدكتور محمد المرزوقي: إنني عضو في مجلس الشورى، ووكيل وزارة التربية والتعليم السابق.

والتقيت في اليوم التالي ببعض البرلمانيين، وكان بينهم رجل في الخمسين من عمره، ويتحدث العربية، ويذكر أنه أستاذ في كلية الشريعة بطهران، وحاولت أن أحاوره في مسألة التقريب، ورويت له قصة حوار مع العامة في مقهى طهران. واستغرب هذا الرجل الشرعي ذلك الحوار، وتساءل الرجل سؤالين عجبت منهما أشد العجب: أولهما حينما سألني مستغرباً، قائلاً: أوعلماؤكم يقولون ويعتقدون بما تقوله، وأنهم

يحبون آل البيت وَيُجِلُّونَهُمْ حقاً؟! وكأن أستاذ (الشريعة!) يعيش في كوكب آخر، وتساءلت في نفسي: ما الفرق بينه وبين العوام الذين شحنتهم البغضاء، وألقت العصبية على سمعهم وبصرهم غشاوة، أولاً يعرفون أنه لا تمر صلاة لأهل السنة إلا وهم يُصلُّون على آل البيت الأطهار في تشهدهم؟! فكيف تسربت فكرة البغضاء إلى عقولهم وقلوبهم، وإذا جاز لنا - وهو لا يجوز- أن نعذر العوام بجهلهم لهذه الحقيقة؛ فكيف يمكننا أن نعذر أستاذ الشريعة هذا بجهله؟!

ثم كان سؤاله الثاني وهو: ما هو رأي علمائكم في يزيد بن معاوية؟! وكأن الرجل لم يقرأ في كتب التاريخ شيئاً، وكأن التاريخ يعيد نفسه بالأسئلة نفسها، فكما أجيب عن سؤال في يوم، يعاد طرح السؤال ذاته في الغد! فلا الإجابة تشفع ولا السائل ينصت!

فقلت له: أنت تتحدث اللغة العربية، وسوف أدلك على علم من أعلام علماء السنة، وهو شيخ علمائنا في المملكة، وسبق أن طُرحت عليه أسئلتك قبل ست مئة عام، وجوابه بالأمس هو جواب علمائنا اليوم؛ إنه شيخ الإسلام ابن تيمية... فقد قال⁽¹⁾ عن يزيد في جوابه: لا نسبه ولا نحبه،

(1) بتصرف يسير، والحوار بتمامه في كتاب (مجموع فتاوى ابن تيمية)، ٤/٤٧٧-٤٨٧.

فإنه لم يكن رجلاً صالحاً فتحبه، ونحن لا نسب أحداً من المسلمين بعينه... وقال ابن تيمية كذلك: أما من قتل الحسين أو أعان على قتله، أو رضي بذلك، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً... وقال ابن تيمية عن آل البيت -عليهم السلام-: محبة آل البيت عندنا فرض واجب يؤجر عليه... ومن أبغضهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً.

وقد أكبر غير واحد ممن تحدثت معهم، الطريقة التي اتبعناها في تناول المسألة، وكيف أنها الخطوة البديهية للتقريب الذي يدعيه كثيرون دون أن يصححوا الأخطاء الأولية في نظرة بعضنا إلى بعض.

لقد وقفتُ في هذا الحوار مع العامة في المقهى، ومع السياسي في السفارة، ومع رجل الدين في البرلمان؛ أقول: وقفتُ على الدلالات والإيحاءات التي تشير إلى أن السياسة ورجال الدين المرتبطين بالعمل السياسي كثيراً ما يستثمرون -لأهدافهم الخاصة- سذاجة العامة وسطحية معارفهم في تجييش مشاعرهم، وتميرير الأكاذيب بأنهم وحدهم من يجلب آل البيت ويحترمهم، وأن غيرهم من المسلمين لا يعرف حبَّ

آل البيت، ويحترمهم، وأن غيرهم من المسلمين لا يعرف حبَّ
آل البيت، ولا الصلاة عليهم. قاتل الله الأهواء، فكم تفرق
ولا تجمع!

إن كثيراً من الرواسب النفسية التي تفصل بين المذاهب
المختلفة، وخصوصاً بين العوام، تعود إلى عدم وضوح
الصورة، فالعصبية الحارقة والمذهبية المقيتة غرست في
نفوس الكثيرين معلومات خاطئة عن الآخر. وتكاسل أو تغافل
أو تجاهل العارفون دورهم في التنبيه على هذه الأخطاء التي
تضعف من وحدة المسلمين وقوتهم، وتجعل بأسهم بينهم
شديداً، حين تفتعل المعارك التي لا تعود بسبب إلى الحق.

وقد جلست أنا والدكتور زيد الحسين - في أثناء زيارتنا
لرابطة الثقافة والاتصالات الإسلامية بطهران - مع شيخ
سني، جاء من منطقة يسكنها السنة، وتحدث إلينا عن هموم
أهل السنة ومشكلاتهم في إيران، وكان يتحدث بصوت خافت
حيث يخشى أن يسمعه أحد، وكان يتحدث والخوف يملأ
جوانحه، ويود أن يقول كلاماً كثيراً، ولكن المكان لا يسمح
بذلك، والتقينا بشيخ سني آخر قال: إن المنطقة التي يعيشون
فيها تقع في الشمال الشرقي لإيران، وهي منطقة سياحية

مشهورة بجمال الطبيعة، حيث الخضرة والأنهار، وفيها ثلاثة أشياء: السجادة الفاخرة والفرس الجميلة والبنت الأجل.

وأعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية على قدر من الوعي والفهم لواقع الأدبيات التي تشكل عقلية المجتمع السعودي والإقليمي، بشرائحه البيئية والعقائدية، وما يتسبب به هذا التباين في كثير من الأحيان من سوء فهم، أو خلق فتن، قد تؤثر على التنمية الداخلية أو العلاقات الخارجية. مما يجعل المسؤولية تفوق عملية مناقشة الأنظمة والقوانين، وتتعداها إلى مناقشة الأفكار والآراء.



عندما صفق الأعضاء

لمجلس الشورى في المملكة سَمَّتُهُ الخاص، وهدوؤه المميز، ووقاره اللافت، فهو يختلف عن تلك البرلمانات الصاخبة التي تملو فيها الأصوات إلى حد الشجار، أو تتباين فيها المواقف إلى حد التشابك بالأيدي أو الضرب بالنعال، وهو ما نشاهده في بعض برلمانات العالم عبر الوسائل الإعلامية...

حتى التصفيق الذي تعرفه الكثير من برلمانات العالم ليس من تقاليد مجلس الشورى، ولا في أدبيات أعضائه. وعلى الرغم من ذلك؛ فقد حدث أن صفق المجلس في حالات نادرة، فاهتزت القاعة حين ظهرت العفوية في مواقف فريدة تحتفظ بها الذاكرة، فالتصفيق في عفويته حركة شعورية، وأحياناً لا شعورية.

أذكر ذات مرة أن المجلس كان يناقش موضوعاً، ثم طرحت توصية تتعلق بذلك الموضوع للتصويت، وقد تعطل جهاز الكمبيوتر، فاستبدلناه بالتصويت عن طريق الأوراق، حيث يستخدم العضو ورقة خضراء للتأييد أو حمراء للمعارضة؛ وقد تأزم أمر التصويت حين تساوت أعداد الأوراق الحمراء

والخضراء، حتى دخل القاعة الزميل الدكتور زهير السباعي؛ فاشرأبت له أعناق الأعضاء من الفريقين، وكل يرفع ورقته الحمراء أو الخضراء، ويشير بها إليه كأنه يدعو إلى الميل إلى رأيه بالتأييد أو المعارضة؛ فلما رفع الدكتور زهير البطاقة الخضراء أعلن أمين المجلس -آنذاك- الدكتور حمود البدر إقرار التوصية، وحينئذ صفق أحد الأعضاء بحرارة، ولم يجد كبير تجاوب مع تصفيقه غير بعض ضحكات وابتسامات وتهامس حول طرافة الموقف، وكيف أن صوتاً واحداً رجع رأياً على الآخر!

وفي مشهد آخر انتهى بالتصفيق؛ ذلك المشهد النادر الذي كادت فيه جلسة المجلس ألا تتعقد، حيث لم يكتمل النصاب بثلاثي الأعضاء، وكان رئيس المجلس والحاضرون معلقة أنظارهم بالباب في انتظار منقذ لهذه الجلسة قبيل أن تنقضي مهلة الانتظار، ويقرر الرئيس إلغاءها؛ وإذا باللحظات الأخيرة تشهد دخول الصديق الزميل حمد القاضي الذي أنقذ الموقف دون أن يدري؛ حيث فاجأ جميع الأعضاء بالمجلس بتصفيق حار، وسط ذهوله لعدم معرفته بخلفية هذا التصفيق وأسبابه... وكان ذلك الموقف من مواقف التصفيق المرحة التي شهدتها المجلس!

وبالمناسبة، فإنه خلال السنوات الثماني التي عملت فيها بالمجلس، لم يحدث أن علقت جلسة واحدة بسبب عدم اكتمال نصاب الأعضاء، فقد كان الالتزام الأخلاقي والأدبي سمة عامة لأعضاء المجلس.



وصفق المجلس بحرارة وصدق للرئيس التركي عبد الله غول ثلاث مرات، حين أطل في قبة المجلس، وحين نهض لخطابه، وحين أنهى كلمته.

لقد كان المشهد في قلوب أعضاء الشورى أكبر بكثير مما تبرزه الصورة، فقد كان تصفيقهم الحار للرئيس التركي بصفته أول رئيس لدولة مسلمة يعتلي منصته ويخاطب أعضاءه، وكان تصفيقهم - أيضاً - للصورة التي كانت حاضرة في أذهانهم جميعاً لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في أثناء موقفه في دافوس، حين قام معترضاً على أكاذيب رئيس الكيان الصهيوني وافتراءاته^(١)... وجاءت الزيارة لتؤكد

(١) غادر (رجب طيب أردوغان) منتدى دافوس ٢٠٠٩ بعد ملاسنة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز، حيث قام بفضح الجرائم الصهيونية في فلسطين وغزة، وكشف أكاذيب بيريز، وغادر القاعة بعد أن حاول أحد المنظمين منعه من مواصلة الحديث في مفاجأة للجميع.

على عمق الصلات التاريخية والدينية بين شعبي البلدين الشقيقين، معلنةً أن تركيا والمملكة بموقفهما المشترك من قضايا الأمة، وبشجاعتها ووضوحها في المواقف الحاسمة قد أكدا على ريادتهما للعالم العربي والإسلامي؛ تمثل ذلك في إ shade الرئيس التركي بالدور الكبير الذي يبذله خادم الحرمين الشريفين في لمّ الشمل ودعم القضية الفلسطينية.

إن زيارة الرئيس التركي تبرز في خلفيتها أهمية كبرى؛ هي أن المملكة تمثل له بلده الثاني، كما هي لجميع المسلمين في شتى بقاع الأرض - إن لم تكن بلدهم الأول؛ لأن فيها قبلتهم التي ارتضاها الله لرسوله ﷺ، ولا شك أن عواطف الرئيس التركي كانت تجيش به، إذ هو يعود إلى المملكة بعد أن قضى بها سنين من عمره (*)، فتوطدت صلاته و صداقاته مع كثير من أبنائها ومسؤوليها، وهو ما انعكس في إ shadeته ببعض الوزراء والمسؤولين في المملكة...

وإذ أشاد (غول) بأعضاء مجلس الشورى وكفاءتهم السياسية، فإن حسن استقبالهم - وهم لسان الشعب وعقله - ما هو إلا دلالة على عمق الصلات بينهما، وأصلها رابطة الدين، فهي أساس الاجتماع ووسيلة الالتقاء.

(*) عمل عبد الله غول خبيراً للاقتصاد في بنك التنمية الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة بين أعوام ١٩٨٢ - ١٩٩١ م.

وأخيراً... قدم الرئيس التركي شكره للمجلس بأن أتاح له الفرصة ليكون أول زعيم لدولة إسلامية يتحدث إليه، ولهذا دلالاته الكبيرة في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الأمة...

